تعديلات الطبعة الأولى على كتاب شرح نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر - إبراهيم بن عبد الله اللاحم

الصفحة	السطر	الطبعة الأولى	الطبعة الثانية
11	الأخير	..... ومن المهتمين بمؤلفاته وأخباره.	ومن المهتمين بمؤلفاته وأخباره، وقد ذكر السخاوي أنه وقف على نسخة من «النخبة» بخط ابن حجر فرغ من كتابتها في صبيحة الأربعاء ثاني عشر شوال سنة أربع عشرة وثمانمئة (حاشية: «الجواهر والدرر» (1101/3)، و«الضوء اللامع» (198/4)).
14	حا2	«الجواهر والدُّرر» 2: 697.	«الجواهر والدُّرر» 2: 697، وينظر: (1101/3)، والضوء اللامع (198/4) في وصف السخاوي لنسخة من «النخبة» بخط ابن حجر كتبها لتلميذه القيلوي البغدادي.
103	12	وأما هذه التَّسمية للقسمين: مُطْلَق ونِسْبِي فلم أرها في كلام أحد قبل ابن حجر، ولا شك أنه أخذها من معناهما.	وحين تكلم على الفرد قسَّمه إلى فرد مطلق، وفرد نسبي، وعنه أخذ ابن حجر. (ثم توضع حاشية يحال فيها إلى مقدمة ابن الصلاح ص257)
104-105	19 وما بعده	إذا وَصَف بهما حديثًا، ومحصَّل هذا الضابط أنَّ الأئمة أكثر ما يُطلقون لفظ «غريب» على القسم الثاني وهو النسبي، وأما الأول وهو المطلق فيُطلقون عليه مصطلحًا آخر وهو «الفرد»، وهذا من حيث التَّسمية، وأما الفعل المشتق: أغرب به فلان، أو تفرَّد به فلان، فلا يُفرِّقون، يقولون هذا وهذا في	إذا وَصَف بهما حديثًا، فقرَّر أولًا أنَّ الفردَ والغريبَ مترادفان لغةً واصطلاحًا، وأنَّ الأئمَّة أكثر ما يُطلقون لفظ «الفرد» على الفرد المطلق، وأكثر ما يُطلقون لفظ «الغريب» على الفرد النسبي، وهذا من حيث التَّسمية، وأما الفعل المشتق: أغرب به فلان، أو تفرَّد به فلان، فلا يُفرِّقون، يقولون هذا وهذا في القسمين، ومن مجموع كلام ابن حجر حصلنا على الضابط: وهو أنهم إذا أطلقوا لفظ «الفرد» فيريدون به المطلق، وإذا أطلقوا لفظ «الغريب» فيريدون به النسبي، قال ابن الحنبلي في تلخيص الضابط الذي يفيده كلام

		القسمين. ومع كون هذا الضابط أغلبيًّا ليس مطردًا ففيه أيضًا إشكال من جهةٍ أخرى، ذلك أنَّ تقريرَ ابن حجر بأنَّ الغريبَ غرابة مطلقة أكثر ما يُطلقون عليه «الفرد»= محلُّ توقُّف، ويحتاج إلى مزيد استقراء. والذي يظهر أنهم يُطلقون عليه هذا وهذا، ولو قيل عكس ما ذكره ابن حجر، وهو أنَّ الأكثر وصفه بالغَرَابة= لم يكن هذا بعيدًا، فالتِّرمذي -مثلًا- لا يكاد يذكر في كتابه إلا الوصف بالغرابة، ومن ذلك في المطلق ما أخرجه من حديث إسرائيل بن يونس، عن يوسف بن أبي بُرْدة، عن أبيه أبي بُرْدة، عن عائشة رضي الله عنها: «أنَّ النبي ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: غفرانك»، ثم قال الترمذي بعده: «غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ولا نعرف في الباب إلا حديث عائشة».	ابن حجر بعد أن تكلم على الغرابة النسبية: «وإن كان الحديث قبل عروضها له عزيزًا أو مشهورًا يَقِلُّ إطلاقُ الفرد عليه، كما يَقِلُّ إطلاق الغريب على الفرد المطلق، وإن رادَفَ الفردَ والغريبَ اصطلاحًا» () [«قفو الأثر» (ص 48).] وهذا الموضع من كلام ابن حجر كَثُر الاعتراض عليه من تلامذة ابن حجر، فيما ذكره من ترادفهما لغةً، وفي تراكيب عبارته، اعترض عليه البقاعي، وقاسم بن قطلوبغا، وابن أبي شريف، ومن ذلك قول ابن أبي شريف في شرح العبارة: «لما كان الغريب والفرد مترادفين اصطلاحًا قصد أهل الاصطلاح الإشعار بالفرق بين الفرد المطلق والفرد النسبي، فغايروا بينهما من جهة الاستعمال، فكان أكثر استعمالهم الفرد في المطلق، والغريب في النسبي، لذلك فهذا معنى العبارة، وإن كان في أخذه منها تكليف، وإنما قلنا إنه معنى العبارة، لأني سمعتُ المؤلف يُقرِّره هكذا»() [ينظر: «شرح شرح نخبة الفكر » لعلي القاري (ص 238-240)، و«اليواقيت والدرر» للمناوي (1/326-328).]. ويزاد على ما ذكروه أنَّ ما قرره ابن حجر من تفريق النُّقَّاد بينهما في الاستعمال، وما تحصَّل من كلامه أنَّ الغريب غَرَابة مطلقة أكثر ما يطلقون عليه «الفَرْد»، والغريب النسبي أكثر ما يطلقون عليه «الغريب» =ليس تحته كبير فائدة، فاستعمالهم في وصف حديث معيَّن

		وفي معرض حديث ابن حجر...	غريب غرابة مطلقة أو نسبية هو مصطلح «حديث غريب»، وأما «حديث فرد» فهو نادر جدًّا، لا يكاد يُذكر، وما يوجد في كلامهم على ندرته هو في النوعين() [ينظر: «الإرشاد» (338/1)، و«تاريخ بغداد» (699/4).]، وإنما كَثُر فيما بعد في عناوين الكتب والأجزاء، مثل «الأفراد» للدارقطني، ويطلق عليه كذلك «الغرائب والأفراد»، وليس المقصود به في هذه التسميات التفريق بين النوعين. وفي معرض حديث ابن حجر...
108	14	وله تفسير آخر	وله تفسير آخر سيأتي
116	حاشية	(ص245)	(ص345)
137	1 وما بعده	وقد صحَّحها الأئمَّة، ومع ذلك فقد تجنّبها الشَّيخان.... في الجملة. ومن الأمثلة على التَّرتيب المذكور في المراتب الثلاث السابقة: (أحاديث صفة صلاة الكسوف)، فقد اتفق الشيخان على إخراج صلاتها ركعتين، في كلِّ ركعةٍ ركوعان، وانفرد مسلم بإخراجها ركعتين، في كلِّ ركعةٍ ثلاث ركوعات، وفي كلِّ ركعةٍ أربع ركوعات.	وقد صحَّحها بعض الأئمَّة، ممن استخرج أو استدرك عليهما، أو جمع الصحيح بعدهما، ومع ذلك فقد تجنَّبها الشَّيخان...في الجملة. ومن المناسب هنا ذكر قصة لأبي العباس السَّراج وهو يُصنِّف «مستخرجه على مسلم»، قال أبو علي ابن الأخرم الشيباني : «استعان بي السَّراج في التخريج على «صحيح مسلم»، فكنتُ أتخيَّر من كثرةِ الحديث الذي عنده، وحسن أصوله، وكان إذا وجد حديثًا عاليًا يقول: لا بد أن تكتبه، فأقول: ليس من شرط صاحبنا، فيقول: فشفِّعني في هذا الحديث الواحد» (حاشية: «سير أعلام النبلاء» (394/14)). ومن الأمثلة على التَّرتيب المذكور في المراتب الثلاث السابقة: (أحاديث التجاوز عن

			المعسر) اتفقا على ثلاثة: حديث حذيفة، أبي هريرة، وأبي مسعود عقبة بن عمرو، وزاد مسلم ثلاثة: حديث عقبة بن عامر، وأبي قتادة، وأبي اليسر، لكن حديث عقبة بن عامر أخرجه ليبين أنه غلط.
149	الأخير	أحكام المتأخِّرين على الأحاديث.	أحكام المتأخِّرين على الأحاديث. ومن الطريف هنا أنَّ صاحبَ فكرة الاستدراك على «الصحيحين» هو أبو عبد الله محمد بن يعقوب النيسابوري المعروف بابن الأخرم، شيخ الحاكم، ذكر الحاكم أنه استخرج على «الصحيحين»، وجمع الصحيح المتفق عليه، وأنه ندم على ذلك، وودَّ أن لو كان عمل كتابًا مستقلًّا زاد فيه عليهما أحاديث من الصحيح تركاها، قال: «من حقِّنا أن نجهد في زيادة الصحيح» (حاشية: «تذكرة الحفاظ» (865/3)، و«سير أعلام النبلاء» (468/15)، و«تاريخ الإسلام» (810/7))، غير أنَّ ابنَ منده روى عن ابن الأخرم هذا الكلمة المشهورة: «قلَّ ما يفوت البخاري ومسلم مما يثبت من الحديث» (حاشية: «شروط الأئمة الستة» لابن منده (ص 73))، فهل قال هذا بعد تجربة الاستدراك عليهما، أو هو تراجع عنها؟.
153	16	فأخرَّ	فأخَّر
153	17	أخرَّه	أخَّره
161	11	رجالا	رجلًا
162	18	ثم سرقه منه هؤلاء المتروكون.	ثم سرقه منه هؤلاء المتروكون، وممن يفعل هذا بكر بن خُنَيس (حاشية: انظر: «موضح أوهام الجمع والتفريق» (395/2)).

165	11	والإرسال والتَّركيب إلى أمصار أخرى، ولعل باحثا	والإرسال والتَّركيب إلى أمصار أخرى مثل المدينة، والكوفة (حاشية: انظر: «موضح أوهام الجمع والتفريق» (2/394-400))، ولعل باحثًا
165	حا3	«التَّاريخ الكبير» 1: 94.	«التَّاريخ الكبير» 1: 94، و«التاريخ الأوسط» (3/492).
168	4	أخرَّ	أخَّر
177	16	وصفَ	وصفِ
198	12	اشتُهِر	اشتَهَر
199	6	متشّعبة	متشعِّبة
200	7	وغيرهما، إلى أن زيادة	وغيرهما، أن زيادة (تُحذف إلى)
234	11	ولم يسمِّ ابن حجر من يفعل هذا، ولا يحضرني أحد منهم كذلك.	ولم يسمِّ ابن حجر من يفعل هذا، وقد يكون أشار إلى كلام ابن الصلاح، فهو قريب مما ذكره (حاشية: «مقدمة ابن الصلاح» (ص 246-248)).
234	14	ولم يسمِّ أيضا أحدًا ممن يَفعل هذا، والذي يظهر لي أن هذا هو الذي	ولم يسمِّ أيضًا أحدًا ممن يَفعل هذا، وقد ألمح إليه ابن الصلاح كذلك، والذي يظهر لي أنَّ هذا هو الذي
240	10	القضية الرابعة: يُذكر وَصْف المتابعات بالتَّمام والقُصُور في الشَّرح والبيان فقط، ولا يمارسه الباحث في التَّطبيق، والذي يظهر لي أن أول من أضاف التَّمام والقُصُور في وصف المتابعات هو ابن حجر، ولا نجد في كلام العلماء إثبات الوصف هذا، والباحث لا يثبته كذلك،	القضية الرابعة: تابع ابنُ حجر ابنَ الصلاح في تقسيم المتابعات إلى تامَّةٍ وقاصرةٍ، ثم وضع القصور على درجات [هنا يعزى إلى مقدمة ابن الصلاح (ص247)]، وهذا يُقصد به الشرح والبيان عند التنظير، وأما عند التطبيق فلا يُلْتَزم هذا البيان دائمًا، فهو تطويل ...

		فهو تطويل....	
205	5	الحديث, الآخر	الحديث الآخر,
244	حا5	(ص324).	(ص224).
250	18	فيُظُن	فيَظُنّ
251	2	وقد صنف	وصنف
261	7-5	فالشافعي – مثلا – في كتاب: «اختلاف الحديث» النتائج عنده مَبنية على النظر، وكله مُختلف الحديث، فهو أولا	فالنتائج عند الشافعيّ في كتاب «مختلف الحديث» –مثلًا– مبنيةٌ على النظر، والكتاب كلُّه في مختلف الحديث؛ فهو أولًا
264	10	يُخَرِجه	يُخَرِّجه
277	20	بعض المعاصرين	بعض المتأخرين والمعاصرين
281	21	المبهم الماضية	المبهم الآتية
281	الحاشية	(ص270-271)	(ص670-671)
282	15	لم يسمِّ	لم يُسمَّ
284	6،7	وحديث أبي الدرداء	وحديث تميم الداري
303	6 وما بعده	تدليسًا وإنما هو كذب، وهو كما قال ابن حجر، لكن يُستثنى من ذلك ما ذكره هو وغيره ..... الصريح. وعقب ابن حجر على شرحه.....	تدليسًا وإنما هو كذب، لكن عبارة ابن حجر: «تحتمل وقوع اللقي بين المدلس ومن أسند عنه»، فيها إشكال، فلو عبر باحتمال وقوع سماعه لهذا الحديث، لكان أولى، لأنَّ إيهامَ وقوع اللقي لا يعدُّه ابن حجر تدليسًا، كما سيأتي لاحقًا. وتكذيب الراوي إذا صرَّح بسماع ما لم يسمعه ظاهر، لكن يُستثنى من ذلك ما ذكره وغيره .... الصريح. فمن الأول قول الحسن البصري: «حدثنا فلان، وخطبنا فلان»، وهو لم يسمع هذا، ويعني به: حدث وخطب أهل البصرة

			(حاشية: «شرح معاني الآثار» 1: 450، و«الكفاية» (284)، و«مقدمة ابن الصلاح» (133))، ومن الثاني ما سماه ابن حجر: «تدليس القطع»، وهو أن يقول: «حدثنا»، ثم يسكت قليلًا، ثم يذكر الرَّاوي، فيوهم أنه مما حدثه، وما سماه: «تدليس العطف»، وهو أن يقول: «حدثنا فلان، وفلان، وفلان»، وهو لم يسمعه إلا من الأول، وهذان اشْتُهِر بهما هُشيم بن بَشِير، وذلك حين يضيق عليه الرُّواة، فيقولون له: لا نسمع منك إلا ما لا ترتكب فيه التَّدليس، فيتحايل عليهم، ولعله يفعل ذلك ممازحة لهم، فكأنه يقول: لا تشترطوا علي (حاشية: «معرفة علوم الحديث» (105)). وعقَّب ابن حجر على شرحه.....
304	12	لم يبحث التَّدليس من حيث هو تدليس	لم يبحث التَّدليس هنا من حيث هو تدليس
304	19	يصرح بالتدليس	يُصرِّح بالتحديث
305	16	تقدم آنفا	سيأتي قريبًا
306	4	رواية المدلِّس إذا لم يُصرِّح	رواية المدلِّس وردِّها إذا لم يُصرِّح
307	الأخير	في التّصريح بالتَّحديث().	في التّصريح بالتَّحديث(). 6- في بعض كتب السنة المشهورة أحاديث متونها منكرة جدًّا، وكثيرٌ منها وقع في أسانيدها تدليس، أسقط الرواة المتروكون منها فراجت أسانيدها، فينبغي التأني كثيرًا عند النظر فيها، والفحص الشديد لطرق الحديث.
309	5-1	فيبقى الإشكال قائما. ويُضاف إلى قول ابن حجر: (لم يلقَ مَن حدَّث	فيبقى الإشكال قائما. وقول ابن حجر: (لم يلقَ مَنْ حدَّث عنه، بل بينه وبينه واسطة)، ظاهره أنَّ مَن لَقِيَ مَن

		عنهن بل بينه وبينه واسطة)، يُضاف: «أو لَقِيَه ولم يسمع منه»، ذلك أنَّ بعضَ الرواة يلتقي براوٍ ولكن يعرف الأئمة أنه لم يسمع منه وإن كان قد لَقِيَه، وهذا ليس بالقليل، يقول الأئمة فيه: «لَقِيَه ولم يسمع منه شيئًا»، أو: «رآه ولم يسمع منه»، وربما قاله الراوي عن نفسه بأنه لَقِيَه ولم يأخذ عنه.	حدَّث عنه ولكن لم يسمع منه شيئًا لا يدخل في المرسل الخفي، بل هو من التدليس، وكرَّر هذا في «النكت على ابن الصلاح»، لكنه صرَّح فيه نقلًا عن ابن القطان أنَّ التدليسَ لا بدَّ فيه من السماع، وكذلك إذا رآه ولم يلْقَه، ظاهره هنا أنه داخلٌ في عدم اللقي فهو مرسلٌ خفيٌّ، لكنه في «طبقات المدلسين» أدخله في التدليس، فهذا تردُّدٌ كذلك (حاشية: «النكت على ابن الصلاح» (2/614، 623)، و«طبقات المدلسين» (ص 16)).
316	4	كذا ذكر ابن حجر هذين الاحتمالين هنا، والذي يظهر لي	كذا ذكر ابن حجر هذين الاحتمالين هنا: أن تدل الزيادة على عدم سماع راو من آخر، وأن تكون من المزيد في متصل الأسانيد، والذي يظهر لي .....
317	14	وإن ترجح أن وجوده صواب	وإن ترجَّح أنَّ حذفَه صواب
323	حا2	«تاريخ ابن معين» رواية الدُّوْري	«تاريخ ابن معين – رواية الدُّوْري»
335	10	يذكَّر	يذكِّر
335	11	أملكم	أُمِلَّكم
337	14	ابن حجرجواز	ابن حجر جواز
338	15	و تحريم	وتحريم
368	2 ,1	يُطلَق	يُطلِق
369	حا3	(ص320)	(ص407)
370	حا1	(2002، 7242)	(2002، 4320، 7242)
372	7	أو هو الأليق به()، وهذه	أو هو الأليق به()، وكذلك لو لزم الراوي

		كله إذا عُدِّي الفعل	شخصًا يروي عنه كلَّ ما وقع إليه، يقال فيه: «يحمل على فلان»، أو أراد الناقد تحميله الخطأ أو الكذب في حديث معيَّن فيقول: «الحمل فيه على فلان»، ويستخدم كذلك في قبول الراوي للتلقين، وهذه كله إذا عُدِّي الفعل
386	11	لو كان كان من كلامه	لو كان من كلامه
390	حا4	«تاريخ الدُّوري عن ابن معين»	«تاريخ ابن معين – رواية الدوري»
394	8	فهرس لها ...،	فهرس لها،
398	9	أبو الجعد عثمان	أبو عثمان الجعد بن دينار
407	7	يروي عن عشام	يروي عن هشام
407	8	عن أبي عاصم	عن أبي عصام
407	17	التنفُس	التنفُّس
408	15	التنفُس	التنفُّس
414	4	«جامع التَّحصيل»، فقد عقد فصلًا خاصًّا لهذا الموضوع، وساق له أمثلة كثيرة( ).	«جامع التَّحصيل»، قد عقد فصلًا خاصًّا لهذا الموضوع، وساق له أمثلة كثيرة( )، واعتنى به كذلك ابن حجر في «فتح الباري» فأكثر من النص عليه. وأُشير هنا إلى أنَّ تحريرَ مصطلح «المزيد في متصل الأسانيد» هو ما قرَّره ابن حجر هنا: تكون الزيادة خطأ والإسناد متصل بدونها، وقد رأيتُ من الباحثين المعاصرين اضطرابًا كثيرًا في الكلام على هذا المصطلح وفي تطبيقاته، حتى إنَّ بعضَهم أبعدَ جدًّا فاشترط أن يكون الزائد مصيبًا.
417	8	عاصم بن أبي النَّجود	عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب

419	3	فلا اعترض	فلا اعتراض
425-426	18 وما بعده	فلم تُتَلقَ من أفواه الرُّواة، فمن وقع في هذا الخطأ فقد حرفها عن صوابها، وعليه فيشمل الأقسام الثلاثة كلها. وأكثر ما يستخدم عند المتقدِّمين هو التَّصحيف، إلا أنه يفهم من صنيع العسكري – وهو أحد الأئمة الذين أولوا هذا الأمر عنايتهم – أن التَّحريف أعم من التَّصحيف، فالتَّحريف يشمل أيضًا الخطأَ في الكلمة مع ذهاب صورتها، وهذا لم يقصده ابن حجر هنا.	فلم تُتَلقَ من أفواه الرُّواة، وهذا هو سبب تسميته تصحيفًا، فمن وقع في هذا الخطأ فقد حرفها عن صوابها، وعليه فيشمل الأقسام الثلاثة كلَّها، ولا يُشكل على سبب التسمية: تصحيف السمع الذي يُذكر في كتب المصطلح، لأنَّ تسميتَه بهذا جاءت تَبعًا، ولا ثمرة تُذكر لمعرفته. وأكثر ما يستخدم عند المتقدِّمين هو التَّصحيف، وهو مولد ليس بعربي (حاشية: «المحكم» (160/3)، و«لسان العرب» (187/9))، إلا أنه يفهم من صنيع العسكري أنَّ التَّحريف أعمُّ من التَّصحيف، فالتَّحريف يشمل أيضًا الخطأَ في الكلمة مع ذهاب صورتها، وهذا لم يقصده ابن حجر هنا.
448	13	وهو يسشهد	وهو يستشهد
465	2-1	ويحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني. قال ابن أبي حاتم	ويحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني. وقد يكون اسمًا أو كنية للراوي حقيقة لكن لم يشتهر بهما. قال ابن أبي حاتم
466	13-16	ويمكن تسمية هذا كله بالاشتباه العلمي، تمييزا له عن الاشتباه الوهمي، وهو ما يكون الرَّاويان فيه متمايزين أصلا، فيقع الاشتباه بينهما في حديث	ويمكن تسمية هذا كله بالاشتباه الحقيقي، تمييزًا له عن الاشتباه الوهمي، وهو ما يكون الرَّاويان فيه متمايزين أصلًا، فيقع الاشتباه بينهما على راو أو ناقد في إسناد معيَّن. والاشتباه الحقيقي هو كما ذكر ابن حجر

		معين. والاشتباه العلمي هو كما ذكر ابن حجر	
482	10	أنه في كان أول أمره	أنه كان في أول أمره
487	18	تدلُيسه	تدلِيسُه
499	20	حضورالناقل	حضور الناقل
527	20	لَقِيَه	لُقِيّه
529	10	بين كلام وجوابه	بين الكلام وجوابه
558	9 وما بعده	والنوع الثاني هذا أقدم وجودا من الذي قبله، فقد وجد في عصر الأئمَّة المصنفين، فالرُّواة عنهم لكتبهم يروون فيها أسانيد	والنوع الثاني هذا أقدم وجودًا من الذي قبله، فقد وُجِد في عصر الأئمَّة المصنفين من المصنفين أنفسهم، يستخرجون على كتبهم لأقرانهم، كما فعل مسلم مع رفيقه في الرحلة أحمد بن سلمة النيسابوري، استخرج له أحاديث كتابه «الصحيح» من مرويات أحمد نفسه(حاشية: سير أعلام النبلاء (342/12)، وتاريخ الإسلام (674/6)، وتذكرة الحفاظ (637/2)). والرُّواة عن الأئمة كتبهم يروون فيها أسانيد
558	13	والحسن بن سفيان	وإبراهيم بن سفيان
563	7	عمَنْ	عمَّن
567	4 وما بعده	ولهذا ينصُّون فيقولون بعد سوق إسنادهم وذكر التقائه بإسناد المؤلف: «فوافقناه بعُلُو»، أو: «فوافقناه بنزول»، وربما نصوا على عدد الدرجات، فيقولون: «فوافقناه بعُلُو درجتين»، أو: «ثلاث»، ويقولون: «فوقع لنا بَدَلا عاليا»، أو:	ولهذا ينصُّون فيقولون في العلو بعد سوق إسنادهم وذكر التقائه بإسناد المؤلف: «فوافقناه بعُلُو»، وربما نصُّوا على عدد الدرجات، فيقولون: «فوافقناه بعُلُو درجتين»، أو: «ثلاث»، ويقولون: «فوقع لنا بَدَلًا عاليًا»، أو: «فوقع بَدَلًا عاليًا بدرجة»، أو: «فوقع بَدَلًا عاليًا بدرجتين»، أو: «فوقع بَدَلًا بعلو درجتين»، ويقولون كذلك في وصف الحديث: «وهو من الموافقات

		«فوقع بَدَلا عاليا بدرجة»، أو: «فوقع بَدَلا عاليا بدرجتين»، أو: «فوقع بَدَلا بعلو درجتين»، ويقولون كذلك في وصف الحديث: «وهو من الموافقات العوالي»، أو: «وهو من الأبدال العوالي». ولابن عساكر كتاب.....	العوالي»، أو: «وهو من الأبدال العوالي»، وفي النزول يقولون: «فوقع لنا بدلًا نازلًا بدرجة»، أو: «نازلًا بدرجتين». ولابن عساكر كتاب.....
568	4	النبيﷺ	النبي ﷺ
570	9	أُدرَك	أُدرِك
578	13- 14	بعضهم عن بعض، (وللخطيب البغدادي مؤلف في التابعين كذلك).	بعضهم عن بعض. [بين قوسين يُحذف]
578	17- 19	(، والمُدبَّج جزء من رواية الأقران لكنه أخصّ منها، فرواية الأقران لا يشترط فيها أن يروي كل منهما عن الآخر بخلاف المُدبَّج).	تحذف كل هذه الجملة، ويوضع مكانها: (، ولا أن يكونا قرينين، فبين رواية الأقران والمدبج عمومٌ وخصوصٌ وجهي).
581	12	عن الزهري[2].	عن الزهري[2]، وذكر ابن حجر أنَّ الخطيبَ ألَّف كتابَين في نوعَين من هذا القسم، والثاني منهما اختصره ابن حجر، وهو مطبوع.
613	الأخير	والقرآن أعظم؟»( ).	والقرآن أعظم؟»( )، ومما يستدل به على أنه بمعنى السماع وقوعه من الصحابة(حاشية: «صحيح البخاري» (1: 44)).
616	9	عمَن	عمَّن
619	17	لتضعيف القول.	لتضعيف القول(حاشية: انظر: «تهذيب الأسماء

			واللغات» (106/4))..
626	الأخير	الصِّدقات	الصَّدقات
643	15-16	... من الأوهام»، (وهو الذي ذكره ابن حجر هنا)، وهو مطبوع.	... من الأوهام»، وهو مطبوع. [ما بين قوسين يحذف]
644	13	، (كما أفرد بعضهم ضبطهم بمؤلف).	، كما اعتنى بضبطهم محمد بن طاهر الهندي في كتابه «المغني في ضبط أسماء الرجال».
651	بداية الشرح	هذه هو	هذا هو
672	3	فجُرِحَ بما	فجَرَحَ بما
679	8 وما بعده	بأنه «منكر الحديث»( ). ولم أقف على روايةٍ له يرويها أحمد بن صالح، فيحتمل أن يكون سؤال يعقوب لأحمد بن صالح: لمَ تركت الرِّواية عن مَسْلَمة بن علي؟ .... «لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديثه»( ).	بأنه «منكر الحديث»( )، فيحتمل أن يكون سؤال يعقوب لأحمد بن صالح: لمَ تركت الرِّواية عن مَسْلَمة بن عُلَيٍّ؟ .... «لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديثه»( )، ونحو هذا جاء في نص آخر عن أحمد بن صالح المصري يناقش فيه يحيى بن معين في تضعيفه محمد بن أبي حميد المدني،: «لا يجوز لأحد أن يقول في رجل: إنه ضعيف، إلا رجل قد أجمع عليه بالتكذيب، فيقال: هذا كذاب»(حاشية: «تاريخ أسماء الثقات» (1292)).
694	الأخير	وهو ما يمكن تسميته بـ«الاشتباه العلمي».	وهو ما يمكن تسميته بـ«الاشتباه الحقيقي».
707	2، 3	كمن تكلم فيهم من رجال الكتابين، ألَّف فيهم أبو الوليد الباجي المالكي كتابه «التعديل والتجريح».	مثل كتاب أبي الوليد الباجي المالكي: «التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الصحيح»، وكتاب أبي زرعة العراقي: «البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومُسَّ بضربٍ من التجريح».
716	1	للإجلال باسمه، وكأن	للإجلال باسمه(حاشية: ينظر: «تاريخ ابن معين -

			رواية الدوري» (4787)، و«الجرح والتعديل» (319/1))، وكأن
720	11	وهو غلام»( ). ثم ذكر ابن حجر أن اللقب...	وهو غلام»( ). وأبو همام لقب عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وكنيته أبو محمد، وكان يغضب من لقبه هذا. ثم ذكر ابن حجر أن اللقب.....
731	2	وعبد عبد الغني	وعبد الغني
732	9	وكيع بن الجرَّاح( ). ومن ذلك: «عبد العزيز	وكيع بن الجرَّاح( ). و«الطرائفي» لقب لعثمان بن عبد الرحمن الجزري، كان يتتبع الغرائب من الحديث(حاشية: «الضعفاء الكبير» (327/4)). ومن ذلك: «عبد العزيز....
746	السطرين الأخيرين	وسمّى منهم ابن المديني، وممن صنف فيه أيضا	وسمّى منهم ابن المديني، واسم كتابه: «تسمية الإخوة والأخوات»، وهو مطبوع، وممن صنَّف فيه أيضًا .....
758	2	في مجلسه الآلاف. واشتُهِر بعض الرُّواة	في مجلسه الآلاف، وقد جاء أنهم احتاجوا لجعفر بن محمد الفريابي لما قدم بغداد ثلاثمئة وستة عشر مملياً، لكثرة من حضر مجلسه. واشتُهِر بعض الرُّواة .....
759	19	كما جرى تطور على هذه المجالس من حيث المضمون..	كما تطوَّرت هذه المجالس من حيث المضمون ..
784	حاشية1	أدب الكاتب	أدب الكتَّاب للصُّولي
785	10	وغالبة ما	وغالبًا ما
798	14	على أكثر من كتاب، «أطراف السُّنن الأربع.....	على أكثر من كتاب، مثل: «أطراف السُّنن الأربع.....